



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تنظم ملتقى وطني الحضوري والافتراضي حول:

"**تحديات مهنة المحاسبة والتدقیق في ظل القضايا المحاسبية الراهنة: الرؤية والمقاربات**"

محور المشاركة رقم 02: عولمة مهنتي المحاسبة والتدقیق من خلال مجالس المحاسبة المتعددة

مداخلة بعنوان:

عولمة مهنة التدقیق: بين مرجعية المعايير الدولية والواقع المهني في الجزائر

من إعداد الباحثين :

1- أ.د عبد الحميد بوخاري، أستاذ محاضر أ، جامعة غرداية، boukhari.abdelhamid@univ-ghardaia.edu.dz

2- الحاجة مبروكة بعضی، طالبة دكتوراه، جامعة غرداية....baadi.haadjamebrouka@univ-ghardaia.edu.dz

ملخص

شهدت مهنة التدقیق تطويراً ملحوظاً في ظل العولمة، التي فرضت تحديات جديدة على الدول في سبيل توحيد الممارسات المهنية عالمياً. وتعُد المعايير الدولية للتدقیق (ISA)، الصادرة عن هيئات عالمية كمجلس معايير التدقیق والتاكید الدولي (IAASB)، من أبرز أدوات هذه العولمة لما توفره من تعزيز الشفافية والمصداقية.

تهدف هذه المداخلة إلى تحليل أثر العولمة على مهنة التدقیق من خلال تبني المعايير الدولية مع دراسة حالة الجزائر، انطلاقاً من اطار نظري للعولمة ومهنة التدقیق، تحليل دور المعايير الدولية في عولمة المهنة، ثم تحليل واقع مهنة التدقیق في الجزائر مع مقارنة بين المعايير الوطنية (NAA) ومعايير التدقیق الدولية (ISA).

خلصت الدراسة إلى عدم وجود تباين جوهري في مضمون المعايير، فهناك تواافق إلى حد ما بينهما، الاختلاف كان شکلي فقط أو يغلب عليه الجانب التقني والذي لا يشكل – في رأينا- عائقاً أمام النظام المحاسبي المالي، ويقابلها عدد من العرائض التنظيمية والتکوینية التي تعيق المواءمة الكاملة. وانتهت إلى جملة من الاقتراحات، أهمها وضع خارطة لإصلاح مهنة التدقیق في الجزائر تشمل استكمال إصدار معايير تتوافق والمعايير الدولية، تعديل الأطر القانونية، وتعزيز الكفاءات المهنية بما يتواكب المتطلبات الدولية.

الكلمات المفتاحية: عولمة، مهنة التدقیق، معايير تدقیق دولية، معايير تدقیق جزائرية

Abstract

The auditing profession has witnessed significant evolution under globalization, which has imposed new challenges on nations in unifying professional practices worldwide. The International Standards on Auditing (ISAs), issued by the International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), represent a top priority in globalization due to the transparency and credibility.

This paper aims to analyse the impact of globalization on the auditing profession through ISAs adoption , using Algeria as a case study. Beginning with a theoretical framework of globalization and auditing profession, it analyse the role of international standards in globalizing the profession, then examines the reality of auditing in Algeria by comparing national standards (NAA) with ISAs.

The study concluded that there is no substantial divergence in the content of both standards; they exhibit a degree of compatibility. Differences were merely formal or predominantly procedural, which do not fundamentally hinder alignment with the financial accounting system. However, several regulatory and logistical constraints impede full

globalization. The paper ended with recommendations: development an Algerian auditing roadmap, this includes issuing standards aligned with international norms, reviewing legal frameworks, and enhancing professional competencies to meet international requirements.

Keywords: Globalization, Auditing profession, International Auditing Standards, Algerian Auditing Standards.

مقدمة

ظهر مفهوم العولمة ليجمع اقتصاديات العالم و يجعله دولة واحدة لتوفير التكامل على كافة الأصعدة، بما في ذلك المهن المالية والمحاسبية، وعلى رأسها مهنة التدقيق كونها أداة حيوية لتعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، الأمر الذي أدى إلى التفكير جدياً في إيجاد قواعد وأصول ممارسة مهنة التدقيق متعارف عليها دولياً وتطویرها بما يتماشى مع المتغيرات العالمية.

في هذا السياق، برزت المعايير الدولية للتدقيق (ISA) كمراجعة موحدة تهدف إلى تحسين جودة الأعمال وتوحيد الممارسات المهنية بين الدول، خاصة مجالس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). وقد أصبحت هذه المعايير أحد أوجه "عولمة مهنة التدقيق"

وبالنسبة للجزائر، فإن السعي نحو تحديث مهنة التدقيق ومحاولات مواهمة المعايير المحلية مع المعايير الدولية في ظل جملة من التحديات الهيكلية والتنظيمية التي تعرقل هذا التوجه. قامت الجزائر بخطوة مهمة وضرورية بإصلاح النظام المحاسبي فأعتمدت الجزائر مخططاً محاسبياً ومالياً جديداً يتوافق مع المعايير الدولية سنة 2007، والذي دخل حيز التطبيق في أول جانفي 2010.

وعليه تهدف هذه المداخلة إلى تحليل واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل التوجه العالمي نحو توحيد المعايير وصولاً إلى التوسيع باتجاه العولمة.

1. إشكالية البحث

ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية: **كيف أثرت العولمة على مهنة التدقيق من خلال المعايير الدولية، وما مدى توافق البيئة الجزائرية مع هذه المعايير؟**

2. فرضيات البحث

تلخص فرضيات الدراسة فيما يلي:

1. إن تبني معايير التدقيق الدولية خطوة للعولمة ضرورة لارتفاع مهنة التدقيق؛
2. يوجد درجة من التوافق بين المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) والمعايير الدولية (ISA)؛
3. يواجه تبني المعايير الدولية في الجزائر عراقيل تنظيمية وتكوينية.

3. أهداف البحث

1. بناء أساس نظري وتحليلي حول عولمة مهنة التدقيق ودور المجالس ومعايير التدقيق الدولية؛
2. توضيح أهمية عولمة معايير التدقيق الجزائرية في ظل التحديات الراهنة؛
3. تقييم مدى توافق المعايير الوطنية مع المعايير الدولية وبيان أوجه التشابه والاختلاف، تقديم مقتراحات لتعزيز التوافق.

4. المنهج المتبّع

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض العموميات المرتبطة بعولمة مهنة التدقيق، وتحليل معايير التدقيق الدولية والهيئات المسؤولة عن اصدارها ، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن لإبراز نقاط التشابه والاختلاف بين معايير الوطنية الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية.

5. الدراسات السابقة

أولاً: دراسة زبادي سامي، سعدي يحي مقال بعنوان "أهمية الاعتماد على معايير التدقيق الدولية (ISA) لإصلاح تطوير مهنة التدقيق"، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الاعتماد على معايير التدقيق الدولية (ISA) لإصلاح تطوير مهنة التدقيق في الجزائر، حيث تعتبر هذه المعايير بمثابة نماذج أو إرشادات عامة، كما تعتبر مقاييس لجودة أداء المدقق، ويتم إصدار هذه المعايير بواسطة مجلس التدقيق والتأكد الدولي (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الاستراتيجية المثلثى لإصلاح مهنة التدقيق هي تكيفها مع معايير التدقيق الدولية، كما أن الاعتماد على هذه المعايير سيساهم إلى حد كبير في تحسين الأداء المهني للمدقق الجزائري، بالإضافة إلى الثقة التي تضيفها هذه المعايير على القوائم المالية المنشورة.

ثانياً: دراسة لخضر دحمان، الأمين لياز مقال بعنوان "جودة التدقيق الخارجي بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية - دراسة مقارنة" 2023، هدفت الدراسة إلى إبراز الجهود المهنية والتشريعية المحلية لموضوع جودة التدقيق ومقارنتها مع مثيلاتها الدولية باستعمال المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي حيث تبين أن هناك جهود على مستوى المحلي أبرزها سن قانون 10 - 01 المنظم لمهنة الحاسبة بالجزائر الذي أعطى صلاحيات للمجلس الوطني للمحاسبة لمتابعة وضمان مراقبة جودة التدقيق، كما تم تبني معايير محلية للتدقيق عددها 16 معيار وهي تتطابق إلى حد كبير مع معايير التدقيق الدولية، وفي مجال جودة التدقيق هناك غياب لمعيار محلي بهذا الخصوص. أوصت الدراسة بوجوب تكوين مخافطي الحسابات في هذا المجال كما أوصت بإسراع معيار خاص برقابة جودة التدقيق.

ثالثاً: دراسة سندس ماجد رضا الجعفري مقال بعنوان "العلومة وأدلة التدقيق العراقية-الفرص والتحديات" دراسة مقارنة، 2015، هدفت الدراسة إلى القيام بتحليل معايير التدقيق الدولية وأدلة التدقيق المحلية والمقارنة بينهما وصولاً إلى التوسيع باتجاه العولمة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها أن تبني معايير التدقيق الدولية يضيف قيمة للمنشأة عن طريق دعم جودة تقاريرها المالية بإضافة مصداقية لها وتزيد معايير التدقيق الدولية من كفاءة مراقبى الحسابات سواء ما يخص ديوان الرقابة أو مكاتب التدقيق الخاص. انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة استكمال إصدار أدلة عراقية لتوافق مع معايير التدقيق الدولية التي لا يوجد لها نظير في الأدلة العراقية الحالية، وتكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية، وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق مداخل التوافق الدولي.

6. هيكل البحث

للإجابة على الأشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- (1) الإطار النظري للعلومة ومهنة التدقيق
- (2) علومه المهنية من خلال المعايير الدولية
- (3) واقع مهنة التدقيق في الجزائر وتحليل التبني للمعايير الدولية

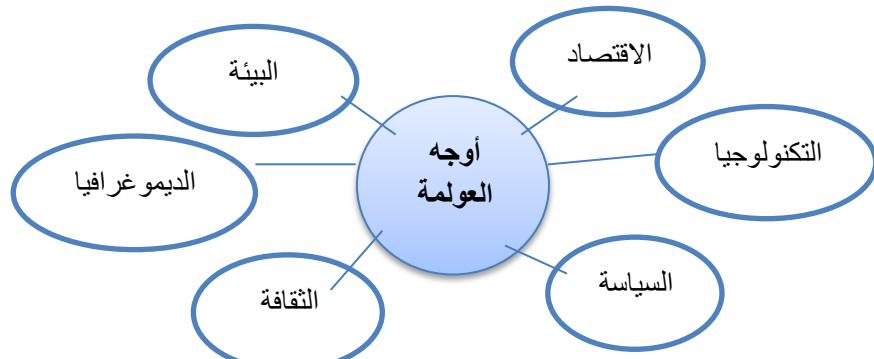
المحور الأول: الإطار النظري للعلومة ومهنة التدقيق

1. مفهوم العلومة

لا تزال العلومة ظاهرة ومفهومها أمراً يثير الجدل، ولذلك فإن وضع تعريف محدد ومتافق عليه لهذه الظاهرة لم يتم حتى الآن، وجوهر عملية العلومة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول والتي يمكن تقسيمها على ست فئات: بضائع وخدمات، أفراد، أفكار ومعلومات، نقود، مؤسسات، وأشكال من السلوك والتطبيقات.

العولمة مصطلحاً جديداً ظهر في العالم الغربي في بداية عقد التسعينات وهي الترجمة لكلمة (Globalisation) التي تعني الكرة الأرضية، مشيرة بذلك إلى المعنى الشمولي للعالم أو الكونية أو الكوكبية. والعولمة بمعناها اللغوي، تعميم الشيء وتوسيعه ليشمل العالم كله¹

الشكل رقم(01): أوجه العولمة



المصدر: سندس ماجد رضا الجعفري، 2015، ص 389.

كاختصار لمفهوم لعولمة، يمكن القول أنها ما هي إلا نتاج للتطورات الهائلة في مجال المعلومات والاتصالات والتقنيات، التي كان لها الأثر الأكبر في تجسيد معلم النظام العالمي الجديد، وهو مفهوم شمولي يذهب عميقاً في جميع الاتجاهات لتوصيف حركة التغيير المتواصلة في مجالات شتى. ويمكننا إيجاز العوامل التي ساهمت في تعزيز اتجاهات العولمة في المجال الاقتصادي في ما يلي²:

- أ- التطورات الهائلة في مجال الاتصالات والمعلومات؛
- ب- تعاظم دور الشركات العابرة للقارات؛
- ثـ. السياسات الاقتصادية والتي تمثلت بالشخصنة؛
- دور أجهزة الاقتصاد العالمي ومؤسساته، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- جـ- بروز التكتلات الاقتصادية العملاقة، مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي والأوبنوك.

2. تأثير العولمة على المهن المالية

وباعتبار أن المحاسبة هي لغة الأعمال التي تستند على إطار نظري متكملاً من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة تساعده على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات القوائم المالية، لذا ومع هذا التطور أصبح لابد من توحيد المفاهيم والسياسات والتطبيقات التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية في معالجة أحاديثها المالية ليتسنى لها مواكبة التطور عن طريق استخدام معايير محاسبية موحدة. إن هذه المعايير والاعتراف بها سيعمل على تحديث المهنة المحاسبية وجعلها متنقة مع الاتجاه نحو العولمة، فإنه يصبح بإمكاننا أن نأمل في قدر أكبر من السعي نحو تحقيق اقتصاد عالمي بمعنى الحقيقي للكلمة، وهذا يتحتم علينا النظر بجدية نحو معايير التدقيق والسعى الجاد لدراسة امكانية عولمتها لتنماشى مع التطورات الحاصلة كون التدقيق هو الأساس في اضفاء المصداقية على شرعية القوائم المالية وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها من قبل المستفيدين منها في اتخاذ القرارات المختلفة³

3. مهنة التدقيق وتأثير العولمة عليها

¹- محمد طوبيلب، عولمة المعايير الدولية للمحاسبة واستراتيجيات توفيق المعايير الوطنية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 38.

²- محمد العيد، تدلاوتي يامنة، "تأثير العولمة على مهنة التدقيق في الدول النامية"، مجلة المالية والأسواق، ص 6.

³- سندس ماجد رضا الجعفري، "العولمة وأدلة التدقيق العراقية-الفرص والتحديات "دراسة مقارنة""، مجلة الغربى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 35، 2015 ص 390-391.

أ_ مفهوم مهنة التدقيق: تعتبر مهنة التدقيق من المهن المهمة في المجتمع، حيث تساهم في حماية حقوق المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

التدقيق: اشتقت كلمة التدقيق (Audit) من الكلمة اللاتينية (Audire) وتعني الاستماع، ولغة وفق معجم المعاني الجامع تعني مراجعة الشيء ليكون خالياً من الخطأ، ويعرف التدقيق على أنه جمع وتقيم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى توافق مع المعايير المقررة سافا والتقرير عن ذلك، ويقوم به شخص كفاء ومستقل. وتتميز مهنة التدقيق باكتشاف الأخطاء والتلاعبات الممكنة أثناء إعداد القوائم المالية. ومن أهم الأهداف التي ترمي إليها مهنة التدقيق ذكر:

- الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف لفحص القوائم المالية؛

- إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة؛

- التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من كفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة

- تبليغ الجهات المعنية بنتائج التدقيق في الوقت المناسب وبصيغة منطقية وموضوعية هادفة¹

وعرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التدقيق على أنه عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقيم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وعرضها بطريقة موضوعية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة و من ثم تبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق،²

كما يجب أداء عملية التدقيق من طرف شخص مهني كفاء ومستقل. من التعريف فإن التدقيق يتضمن الأمور التالية:

- جمع الأدلة
وتقييمها؛

- المعلومات والمعايير الموضوعية يجب أن تكون في شكل يمكن التتحقق منه؛

- إعداد التقارير (الإبلاغ).

تعتبر مهنة التدقيق عملاً فكريًا متخصصاً، تقوم على أساس الجهد العقلي والتفكير الناقد بهدف تقديم خدمات ومنافع عامة للمجتمع، يشترط لمزاولة هذه المهنة أن يمتلك الشخص مستوى متقدماً من الكفاءة المهنية التي يكتسبها من خلال الدراسة الجامعية واجتياز مراحل التدريب العلمي والعملي تحت إشراف الهيئات المهنية المختصة، كما تخضع ممارسة المهنة لمعايير أخلاقية وقواعد سلوك تضعها الهيئات المهنية بهدف المحافظة على ثقة الجمهور والوفاء بالمسؤوليات تجاه المجتمع.³

ب_ تأثير العولمة على مهنة التدقيق من الجانب الاقتصادي: ⁴

التضخم وأثره على جودة التدقيق: إن الدول التي بها معدلات تضخم عالية يسعى أصحاب المؤسسات بها لتحقيق أعلى عائد وأحياناً يرتكبون مخالفات مالية وكسر كل القيم الأخلاقية للمهنة، وينتشر الغش والتزوير، كذلك انحصار المال والأعمال في أيدي طبقة معينة من الأشخاص الذين يتمتعون برعاية من الدولة ولا توجد أسس أو قيود يتم الأخذ بها مع مراعاة عمليات التطور أيضاً في الحساب.

١- عمر الهمة، يوسف الشرع، عبد الرؤوف عبادة، "دراسة تحليلية لتطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في البيئة الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من ممارسي المهنة المحاسبية بولاية ورقلة في سنة 2023، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص 227.

٢- فؤاد عبد العزيز، مسعود دراويسي، "مدى توافق مهنة التدقيق في الجزائر مع معايير التدقيق الدولي في ظل تبني معايير التدقيق الجزائرية- دراسة ميدانية"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 691.

٣- محمد حمزة، "أثر التعليم المحاسبي على مهنة التدقيق من وجهة نظر مدعي الحسابات الخارجيين في الجزائر، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، 2024، ص 77-78.

٤- محمد العيد، تدلاوتي يامنة، نفس المرجع، ص 20-21.

- **الكساد والرواج وأثره على التدقيق:** هناك ارتباط ما بين الرواج الاقتصادي وانتعاش المهن، فالرواج له أثر كبير على تنمية مهارات الأفراد وإعداد الدراسات والندوات والنشرات الدورية وكل ذلك يؤثر بالإيجاب على جودة عمليات التدقيق والمحاسبة وتبادل المعلومات بين الأطراف الأخرى.

- **حجم المنظمات وأثره على التدقيق:** كلما زادت اقتصاديات الدول ظهرت التكتلات الاقتصادية وكذلك ظهرت الشركات متعددة الجنسيات وشركات المساهمة التي تعتمد على رأس مال كبير نسبياً مقارنة بالمشروعات الصغيرة والفردية مما يستدعي اهتمام أكبر من جانب المدقق فيتحمّل مسؤولية أكبر اتجاه الطرف الثالث وزيادة العمليات محل التدقيق مما يؤثر على حجم عينة الفحص وتطبيق المعايير.

- **الشكل الاقتصادي للشركات وأثره على التدقيق:** الشكل القانوني للشركة يؤثر على جودة و اختيار المدقق فمثلاً هناك الشكل الحكومي، شركات القطاع العام، أو شركات قطاع الأعمال.

- **نوع النشاط وقطاع الأعمال وتأثيره على التدقيق:** فمثلاً لا يكون جودة عمليات التدقيق لشركة مسجلة بالبورصة وتطرح سنداتها في اكتتاب عام كحال التدقيق لشركة فردية أو شركة تضامن وغيرها.

- **حجم العمليات:** في الشركات متعددة الجنسيات تكون لها أكثر من 100 فرع مما يؤثر على عينة الفحص واتساع الفجوة في التوقعات، وكذلك تضامن في المسؤولية من قبل مستخدمي القوائم والمتمثلة في أنشطة البورصة، مما سوف تؤثر بالسلب على مستخدميها في حالة عدم استخدام المدقق بالأسس السليمة والمعروفة بين الدول العالمية والعربية كما حدث في الأزمة المالية العالمية.

- **أتعاب المدقق وتأثيرها على التدقيق:** هناك علاقة طردية بين جودة التدقيق وأتعاب المدقق، فكلما زادت أتعابه كلما بذل المدقق العناية المهنية الكافية وبالتالي زادت عينة الفحص وزادت أدلة الإثبات وكان الإفصاح كافي وكان التقرير ملائم لمستخدميه، وإلا سوف يؤثر ذلك سلباً على المستثمرين في البورصات وذلك تبعاً لوضع الأسواق العالمية.

المotor الثاني: عولمة مهنة التدقيق من خلال المعايير الدولية

1. الهيئات المصدرة للمعايير التدقيقية الدولية: تسهم هذه المجالس الدولية في توحيد المعايير المهنية عالمياً، رفع جودة وكفاءة عمليات الدقيق، وتعزيز النزاهة والمساواة في الأسواق المالية، وتمثل فيما يلي:
أ_ **الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC):** International Federation of Accounts هو منظمة عالمية مكرسة لخدمة المصلحة العامة، تأسس في 1977/10/07 في ميونيخ بألمانيا من خلال 63 منظمة مهنية تمثل 49 دولة، مقرها بنيويورك يضم أكثر من 175 عضو في أكثر من 130 دولة، يمثلون ما يقرب من 3 مليون محاسب في الممارسة والتعليم والخدمات الحكومية والصناعة والتجارة. وهي الهيئة الأم¹. IAASB أنشأ الاتحاد مجموعة من المجالس واللجان لوضع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية، من بينها لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC) والتي كلفت بموضوع مراجعة القوائم المالية، رسائل الالتزام، توجيهات التدقيق العام.²

بـ مجلس معايير التدقيق والتوكيد الدولي (IAASB): Assurance Standards Board وهو هيئه مستقلة يخدم المصلحة العامة عن طريق وضع معايير عالية الجودة للتدقيق تأسس في مارس 1978، وهو هيئه معتمدة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين، كان يعرف سابقاً على أنه لجنة ممارسات التدقيق الدولية(IAPC).³

¹- صنهاجي هيبة، عوادي عبد القادر، عمامرة محمد العيد، "أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي"، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمـه لخـضرـ بالـوـادـيـ، المـجلـدـ 01ـ، العـدـدـ 01ـ، دـيـسـمـبرـ 2017ـ، صـ 427ـ.

²- خلية إيمان، جاودو رضا، "التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية"، مجلة معارف، المجلد 14 ، العدد 1 ، جوان 2019 ، ص 463 .

³- صنهاجي هيبة، عوادي عبد القادر، وعمامرة محمد العيد، نفس المرجع ، ص 427

في سنة 2001، تم إعادة تشكيل هذه اللجنة لتصبح مجلس معايير التدقيق والتاكيد الدولي (IAASB)، وفي سنة 2004 بدأ المجلس في مشروع (CLARITY) وهو برنامج لتحسين وضوح معايير التدقيق الدولية، وإلى غاية يومنا هذا مجلس (IAASB) هو المكلف بإصدار، تعديل وتوضيح معايير التدقيق الدولية.¹

جـ مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين: International Ethics Standard Board for Accountants (IESBA) هو هيئة مستقلة ومنظمة عالمية تابعة لمؤسسة المعايير الدولية للمحاسبة(IFAC)، تضع معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين. يُعدّ المجلس جزءاً من المؤسسة الدولية، ويشرف على عمله مجلس مراقبة المصلحة العامة لضمان اتباع أنشطته، وتطوير أو مراجعة المعايير، للإجراءات القانونية الواجبة ومراعاة المصلحة العامة. تشرف مجموعة الرصد، وهي مجموعة من المؤسسات المالية الدولية والهيئات التنظيمية، على هيكل حوكمة مجلس معايير الأخلاقيات الدولية.

* عام 2021 قدمت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تطويراً جديداً حيث قررت إنشاء مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) باعتباره واضع معايير شفافة لمجلس معايير المحاسبة الدولية²

✓ سوق قطاعات الخدمات المحاسبية في اقتصاديات الدول:

لقد لعبت أربع شركات كبرى معروفة باسم "الأربع الكبار" Big Four دوراً مهماً في تطوير سوق الخدمات المحاسبية، حيث تشكل شبكاتهم معاً نحو 25 في المائة من السوق العالمية للخدمات المحاسبية، وتعتبر اليوم أكبر الموردين لخدمات المحاسبة على الصعيد العالمي منذ عام 2003، عندما انهارت شركة عالمية خامسة، آرثر أندرسون، بسبب دورها كمراجع حسابات إنرون خلال انهيار شركة الطاقة. الشركات هي:
³.KPMG، Ernst and Young، Deloitte، Price Waterhouse and Coopers الامر الذي يمكن إبرازه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الحصة السوقية لشركات المحاسبة والتدقيق الدولية في الاقتصاديات الخمس الكبرى

الوحدة: (%)	شركات المحاسبة والتدقيق الدولية					الشركة
	البر.أم.	اليابان	بريطانيا	ألمانيا	فرنسا	
17	42	33	30	34	85	PWC
11	38	23	13	17	69	KPMG
17	06	23	23	22	53	DELOITTE
28	05	15	29	27	69	EY
27	09	06	05	00	/	OTHERS

المصدر: سحنون بونعجة، نبيل بوفلح، نفس المرجع، ص 85

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن هذه الشركات عرفت كيف تحكر سوق الخدمات المحاسبية في البلدان الكبرى ذات الاقتصاديات القوية والمتقدمة على المستوى العالمي، مما يعزز تنافسها، كما يرفع من

¹- خليفة إيمان، جاودو رضا، نفس المرجع ، ص463-464.

²-<https://www.iaasb.org/about-iaasb>, 21:00, 20.05.2025.

³- سحنون بونعجة، نبيل بوفلح، أثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC) على سوق الخدمات المحاسبة في ظل سياسات إصلاح المهن المحاسبية في الجزائر، *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية*، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 84.

قيمة الثقة في خدماتها لباقي دول العالم، وهذا ما تفتقده في الغالب الدول النامية ، إلا أن فرنسا التي تعطي أهمية خاصة لتطوير مهنة خبير المحاسبة، كما تعطي الأولوية للمكاتب الوطنية.¹

2. معايير التدقيق الدولية(IAS):

لقد كان لميل الاقتصاد الدولي نحو العولمة وتعاظم التبادل التجاري وهيمنة المنظمة الدولية للتجارة وازدياد نشاط الشركات المتعددة الجنسيّة وما يحتاج إليه من تدفق للمعلومات الاقتصادية التي تمثل مادة التجارة الدوليّة، كل ذلك زاد من الحاجة إلى معايير موحدة للمحاسبة والتدقيق.

أ_ مفهوم معايير التدقيق:

قدم هاورد ستيتلر (Howard Settler) مفهوم ومفاده " تعد معايير التدقيق بمثابة مقاييس نوعية لأداء أعمال المراجعة، والأهداف التي يجب الحصول عليها من تنفيذ الإجراءات".

كما عرف ألفين أريين (Arens Alvin) المعايير بأنها: " عبارة عن إرشادات عامة لمساعدة المراجعين على الوفاء بمسؤولياتهم المهنية، بما فيها اعتبار المؤهلات المهنية كالكفاءة والاستقلال ومتطلبات إعداد التقرير وقوائمه الإثبات".

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) معايير التدقيق بأنها " مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق في تنفيق البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات ".²

وعليه فإن معايير التدقيق هي مجموعة القواعد والمبادئ الأساسية الواجب اتباعها عند القيام بعملية المراجعة وتعتبر هذه بمثابة مقاييس لتقدير كفاءة المدقق ونوعية العمل الذي يقوم به.

هناك سبعة وثلاثون معيار دولي للتدقيق، حيث هناك عدة تعديلات مست المعايير، يمكن الاطلاع على هذه المعايير وأخر إصداراتها والتعديلات بالرجوع للموقع الإلكتروني: <http://www.ifac.org>

وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:³

– المعايير العامة: وهي مجموعة المعايير التي تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي للمراجع

– معايير العمل الميداني: وهي تمثل في مجموعة المعايير التي تحكم أداء أعمال المراجعة الميدان

– المعايير التقارير: وهي مجموعة المعايير المتعلقة بكيفية إعداد التقرير النهائي.

إن الغاية الرئيسية من إصدارها هو إيجاد مستويات وتوجيهات مهنية للتدقيق المالي، وما يتصل بها من مهام موجهة للتطبيق الدولي، ويمكن إيجاز أهدافها في النقاط التالية:⁴

- الرفع من مستوى المهنيين؛
- الإرشاد القائم بال مهمة؛
- توضيح إجراءات القيام بالتدقيق.

ب_ أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية

إن استخدام مجموعة مشتركة من المعايير الدولية يقدم فوائد للمستثمرين والمنظمين والشركات التدقيق:

– للمستثمرين: تكمن استفادة في الوصول إلى المعلومات المالية، وسوف يكون لدينا فهم أفضل ومزيد من الثقة

¹ - المرجع نفسه، ص 85.

² - فؤاد عبد العزيز، مسعود درواسي ، نفس المرجع، ص 691.

³ - سخنون بونعجة، نبيل بوفلح، نفس المرجع، ص 81.

⁴ - صنهاجي هيبة، عوادي عبد القادر، نفس المرجع، ص 426.

في المعلومات المالية للشركات التي استثمر فيها، وتعزز الثقة التي يضعها المستثمرين في المعلومات المالية وغير المالية، والتي تلعب دوراً أساسياً في المساهمة بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي في البلاد.

الهيئات التنظيمية: فالهيئة الرقابية المنظمة والمعنية بتطبيق المعايير الدولية في بلد معين قد تجدها من الأسهل إقناع الهيئة التنظيمية الخارجية للاعتماد على عمل الهيئة المنظمة المحلية.

مكاتب وشركات التدقيق الدولية: المزايا هي الكفاءة المرتبطة بتطبيق منهج مشترك لتدقيق الحسابات ومعرفة أنه يتواافق مع المعايير ذات الصلة. وتسهيل مهام مدققي الحسابات في الخارج إذا كانت المعايير المعتمدة هي نفسها المعايير المطبقة في الشركة الأم.¹

3. جهود الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق التوافق وأهم عقبات الدول:

أ_ جهود الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق التوافق مع معايير التدقيق الدولية:

إن الاتحاد الدولي للمحاسبين سعى لتقديم خدمة أفضل للمجتمع، وسعى لزيادة الالتزام بالمعايير المهنية ذات الجودة العالمية. وكان نتاج ذلك إصدار (38) معيار تدقيق دولي (ISA) و(12) بياناً دولياً لمهنة التدقيق (IAPS) وقد تم تصنيفها في عشر مجموعات، تسع منها تخص معايير التدقيق الدولية أما العاشر فتتضمن بيانات دولية لمهنة التدقيق. إن البيانات الدولية المتألفة من 12 بياناً (IAPS) تم اعدادها والمصادقة عليها من قبل اللجنة الدولية لمهنة التدقيق والتابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين وقد خصصت لهذه المجموعة من البيانات الأرقام من 1000 إلى 1100 وحسب التسلسل، وكان الدافع إلى إصدارها هو الرغبة بتوضيح موضوع أو مشكلة ما قد تطرأ بمرور الزمن على مهنة التدقيق، فتعمل على وضع التفسيرات وتوضيح الإجراءات وصياغتها بشكل يساعد المدققين في عملهم ورفع من جودة أدائهم.²

✓ مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يعلن عن استراتيجية وخطة جديدة لدعم المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد

في 30 أفريل 2024 بنيويورك، نشر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي استراتيجية وخططة المعتمدة مستهدفاً تعزيز اتساق وجودة المعايير على الصعيد العالمي. ويعكس الإصدار بعنوان تقييم الثقة في التدقيق والتأكيد: استراتيجية وخطة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي للفترة 2027-2024.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، توم سيدنستاين قال: "يلعب التدقيق والتأكيد دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي". وأضاف: "ويساهم العاملون في هذا المجال، باذلين قصارى جدهم، في تعزيز الثقة وتحقيق الكفاءة والاستدامة عند تخصيص الموارد. ولذا اهتم مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بإعداد معايير باللغة الأهمية وعالية الجودة مطابقاً لإجراءات متينة وشفافة".

وقد شهدت الاستراتيجية السابقة التي طبقها المجلس في الفترة (2020-2023) تقدماً ملحوظاً بخصوص الأهداف الرئيسية، وتشمل معايير إدارة الجودة ومعيار التدقيق الدولي للمنشآت الأقل تعقيداً، بالإضافة لإعداد معيار التأكيد على الاستدامة، وغير ذلك من الإنجازات المهمة.

وفيمما يلي توضيح لأبرز نقاط هذه الاستراتيجية:

- استكمال مشروعات التدقيق والتأكيد ذات الأولوية، التأكيد على الاحتياط، وبدأ الاستمرارية، والاستدامة.
- إيلاء مزيد من العناية لتنفيذ توصيات مجموعة المتابعة لتعزيز الاستقلالية والمساءلة عند إعداد المعايير.
- الشروع في مبادرات ومشروعات جديدة، تشمل التركيز على دعم تنفيذ المعيار الشامل لعمليات التأكيد على الاستدامة، وبناء قاعدة للتكنولوجيا المتقدمة في المجلس، وإجراء مراجعات ما بعد التنفيذ ومواضيعات أخرى مثل أدلة التدقيق والاستجابة للمخاطر والجوهرية.

¹- سندس ماجد رضا الجعفري، نفس المرجع، ص ص 392 -393.

²- سندس ماجد رضا الجعفري، نفس المرجع، ص393.

- التعاون مع الأطراف المعنية الرسمية في نظم خارجية لإعداد التقارير، ويشمل مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين والشركاء من الجهات التنظيمية وواعضي المعايير علاوة على الأطراف المعنية الأخرى لتعزيز الثقة في الأسواق على الصعيد العالمي.

وقد أصدر مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين استراتيجية وخطة عن نفس الفترة، وجاءت بعنوان نحو مستقبل أكثر استدامة: تُبرز رؤية المجلس وأهدافه الاستراتيجية وتؤكد على تطلعه لتحقيق الاعتراف والقبول العالمي بقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين بما في ذلك معايير الاستقلالية¹.

بـ أهم العقبات التي تقف أمام الدول في تبني المعايير المحاسبية الدولية: هناك بعض العقبات التي تعرقل تبني الدول لهذه المعايير ولنلخصها فيما يلي

- اختلاف درجة التطور المهني بين دول العالم؛

- اختلاف القوانين الشركات وقوانين الضرائب بينأغلب دول العالم؛

- عدم معرفة أصحاب المهنة للغة الإنجليزية قد لا يمكنهم من مواكبة التطور المعايير بالسرعة الالزامية؛

- تباين مستوى التأهيل العلمي والعملي؛

- هناك تباين كثير للغاية في التوجه نحو المعايير المحاسبية بين البلدان التي تشيد فيها ملكية الأسهم من قبل الجمهور، والتي تتركز ملكية الشركات فيها في أيدي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛

- اختلاف النظام السياسي وميزان الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- عدم توفر المنظمات المحاسبية في أغلب بلدان العالم التي تساعده على تهيئة الجو المناسب للتعليم والأبحاث وتشجيع وتعزيز تبني المعايير المحاسبية الدولية بهدف تطوير الممارسات الميدانية.

المحور الثالث: واقع مهنة التدقيق في الجزائر ومدى تبني المعايير الدولية

من بين الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بهدف تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق هو إصدار القانون 01-10 المؤرخ في 29/06/2010، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي يوجه نحو التوافق الدولي.

يوجد نوعان من المرجعين في الجزائر وهم: الخبراء المحاسبين المكلفين بالقيام بالمراجعة الخارجية التعاقدية، ومحافظي الحسابات المكلفين بمهام المراجعة الخارجية القانونية، وذلك وفق ما جاء به القانون الجديد المنظم للمهنة والقانون التجاري.

1. الهيئة التي تصدر المعايير الجزائرية للتدقيق

إن الهيئة المخولة بإصدار المعايير الجزائرية للتدقيق هي المجلس الوطني للمحاسبة، حيث أن معايير التدقيق الجزائرية حديثة النشأة وهذا في سعي الدولة الجزائرية لوضع إطار للتدقيق ذو طابع دولي. تم إصدار أول أربعة معايير جزائرية للتدقيق في 04/02/2016، إلى غاية 15/03/2017 ليكون عددها 12 معيارا جزائريا للتدقيق إلى حين إصدار معايير أخرى.²

✓ التشريعات التي تحكم مهنة التدقيق في الجزائر:

¹ - https://www.iascasociety.org/News/key_news/5896.aspx, 20.05.2025, 19:30.

² - خاليفية إيمان، جاودو رضا، نفس المرجع، ص 464

من بين التشريعات التي تحكم مهنة التدقيق في الجزائر نجد:¹

- _ القانون التجاري الذي تضمن مواد تحكم مختلف جوانب مهنة التدقيق في الباب الخامس المتعلق بالشركات؛
- _ المقرر رقم 103/94 المؤرخ في 02/02/1994 يتعلق بالاجتهادات الدنيا لمحافظ الحسابات يتضمن 6 توصيات في حوالي 60 صفحة غير منشور في الجريدة الرسمية؛
- _ القانون 01-10 يتضمن تنظيم مهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- _ القرار رقم 30 يحدد محتوى تقارير لمحافظ الحسابات المؤرخ في 24/06/2013 ج ر العدد 24-2014؛
- _ معايير التدقيق الجزائرية NAA الصادرة بموجب مقررات وزارة المالية؛
- _ دليل مراقب الجودة الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 22/03/2021. "

2. معايير التدقيق الجزائرية (NAA)

منذ 2011 بدأ التفكير في إصدار معايير محاسبة خاصة بمهنة التدقيق، وتمت دراسة لمدة خمسة سنوات، فقام المجلس الوطني للمحاسبة في بداية 2016 بإصدار 12 معيارا سميت بـ **معايير الجزائرية للتدقيق** من أصل 36 معيار دولي ووضعهم حيز التنفيذ. لقد تم إصدار هذه المعايير في ثلاثة مقررات وزارية وهي كالتالي:²

- A_ المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016، جاء بأربعة معايير للتدقيق:
 - المعيار رقم 210: الاتفاق حول أحكام مهنة التدقيق؛ المعيار رقم 505: التأكيدات الخارجية؛
 - المعيار رقم 560: أحداث بعد إغفال الحسابات والأحداث اللاحقة؛ المعيار رقم 580: التصريحات الخارجية.
- B_ المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، جاء بأربعة معايير للتدقيق:
 - المعيار رقم 300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية؛ المعيار رقم 500: العناصر الملحة؛
 - المعيار رقم 510: مهام التدقيق الأولية والأرصدة الافتتاحية؛
 - المعيار رقم 700: تأسيس الرأي وتقرير تدقيق الكشوف المالية.
- C_ المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، جاء بأربعة معايير للتدقيق:
 - المعيار رقم 520: الإجراءات التحليلية؛ المعيار رقم 570: استمرارية الاستغلال؛
 - المعيار رقم 610: استعمال أعمال المدققين الداخليين؛
 - المعيار رقم 620: استعمال أعمال خبير معين من طرف المدقق.

✓ ويمكن الاطلاع على هذه المعايير وأخر الإصدارات والتعديلات بالرجوع للموقع الرسمي للمجلس الوطني للمحاسبة: <http://www.cnc.dz/rglement.asp>

3. مدى التوافق بين التشريع الجزائري والمعايير الدولية : أوجه التشابه والاختلاف بين معايير التدقيق الدولية والجزائرية

A_ **أوجه التشابه:** هناك تشابه في بعض النقاط ذكر: ³.

- **تعيين المراجع:** ينص المرسوم التنفيذي رقم 32-11 على أنه تتم عملية التعيين وفقاً لدفتر شروط يبين جميع الحقوق وهو ما جاء به المعيار الدولي للمراجعة رقم 200: الأهداف العامة للمراجع المستقل وتنفيذ المراجعة كمعيار رقم 210: الاتفاق حول آجال وشروط مهمة المراجعة أو شرط التكليف بالمراجعة؛
- **رقابة الجودة:** نصت المادة 05 من قانون 01-10 على إنشاء لدى المجلس الوطني للمحاسبة لجنة مراقبة

¹ - فؤاد عبد العزيز ، مسعود دراويسي ، نفس المرجع ، ص 693.

² - صنهاجي هيبة، عوادي عبد القادر، عمارة محمد العيد، نفس المرجع، ص 427-428.

³ - شيماء خالدي، مسعود كسكس، عبد النور شنين، تقييم واقع تطبيق معايير المراجعة الدولية من قبل ممارسي مهنة المراجعة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجنوب الشرقي الجزائري، **المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية**، المجلد 05، العدد 01، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2019، ص 34.

- النوعية وهو ما يتوافق مع المعيار الدولي رقم 220 رقابة جودة القوائم المالية؛
- تحديد مهام المراجع الأساسي أو المسير (المسؤول الأول) كالمراجعة الثاني: وهو ما نصت عليه المواد: 30، 46، 48، 49 وهو يتوافق مع المعيار 600 مراجعة القوائم المالية بما فيها استعمال أعمال مراجعي الفروع لاعتبارات خاصة؛
- التقرير وأنواعه: نصت المادة 05 من القانون رقم 01-01 على التقرير الخاص بالتهديد المحتمل لاستمرارية نشاط المؤسسة، وهو ما نص عليه المعيار الدولي للمراجعة رقم 570 الاستمرارية كالتقرير المتعلقة بإجراءات المراقبة الداخلية الذي جاء به نفس نص المادة رقم 25 وهو ما يتوافق مع المعيار رقم 265 الذي ينص على الاتصال مع القائمين على الحكومة كالأدلة في حالة ضعف الرقابة الداخلية؛
- التوثيق حفظ الملفات: نصت المادة 40 من القانون رقم 01-01 على ضرورة الاحتفاظ بملفات الزبائن لمدة سنوات ابتداء من آخر سنة لانتهاء العهدة وهو ما يتوافق مع المعيار 230 التوثيق

بـ أوجه الاختلاف:

- معايير التدقيق الدولية كانت أكثر شمولاً وتفصيلاً من معايير التدقيق الجزائرية؛
- معايير التدقيق الجزائرية لم تستعمل نفس ترتيب العناوين في فهرس المعيار كما ورد في معايير الدولية؛
- تم تخصيص جزء تحت عنوان تعريف في معايير التدقيق الدولية، حيث تتناول شرح لبعض الكلمات المفتاحية وهذا جاء في كل معايير التدقيق الدولية باستثناء المعايير 300، 501، 570، أما المعايير الدولية فلم تخصص فقرة معينة للتعريف بل كان تناولها بشكل ضمني ويمكن ملاحظة ذلك على سبيل المثال في معيار التدقيق 505؛
- تناولت معايير التدقيق الدولية لبعض النقاط التي لم ترد مطلاقاً في معايير التدقيق الجزائرية ومثال على ذلك نأخذ معيار التدقيق 700 في فقرة تأسيس الرأي حول القوائم المالية، المعيار الجزائري تناول فقط أنه يجب على المدقق تكوين رأي يبين إذا ما كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمرجع المحاسبي المطبق إضافة إلى الحصول على الضمانات المعقولة بأن القوائم المالية في مجلها لا تحتوي على اختلافات معتبرة، أما نفس المعيار الدولي فزيادة إلى ما تعرض له المعيار الجزائري فقد تناول توضيحات بشأن الضمانات المعقولة، زيادة إلى تناول ما يجب على المدقق أن يقوم بتنقيمه والنقاط التي يجب الوقف عليها وأخذها بعين الاعتبار؛¹
- لا تتعرض النصوص القانونية لممارسة مهنة التدقيق في الجزائر للنقاط الآتية، والتي تنص عليها المعايير التدقيق الدولية:- تقييم المخاطر، عينات المراجعة كإجراءات الاختبارات الانتقالية؛ الأطراف ذات العلاقة.²

جـ تحليل نتائج التبني الكلي أو الجزئي للمعايير

عند مقارنة 16 معيار جزائري للتدقيق وما يقابلها من معايير تدقيق دولية فإن أول شيء يلاحظ هو تشابه تسميات وأرقام المعايير، حيث جاءت عناوين وأرقام المعايير الجزائرية مطابقة لمعايير التدقيق الدولية، كما أن هناك تشابه تام في بعض النقاط حيث تناولتها معايير التدقيق الجزائرية بحذافيرها كما جاءت في معايير التدقيق الدولية ويمكن أخذ مثال على ذلك معيار التدقيق 620 حيث كانت مسوّليات المدقق في رأي التدقيق التي وردت في معايير التدقيق الجزائرية مطابقة تماماً لما جاء في معايير التدقيق الدولية، غير أننا نلاحظ بعض الفروقات في المصطلحات نتيجة اختلاف الترجمة بين الإنجليزية والفرنسية".

في الأخير يمكن القول أن الاختلاف بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية كان شكلياً فقط أما المضمون فهناك توافق إلى حد ما، حيث ما ورد في معايير التدقيق الجزائرية تم تناوله في معايير التدقيق الدولية إما كما هو أو زيادة عليه في التفصيل أو التطرق إلى عناصر إضافية.

¹- خلائقية إيمان، جاودو رضا، نفس المرجع، ص 464.

²- شيماء خالدي، مسعود كسكس، وعبد النور شنين، نفس المرجع، ص 34.

الخاتمة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما فرضتها العولمة على المهن المالية، أصبحت مهنة التدقيق ملزمة بتحديث أسسها المهنية والتقنية بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة عالمياً. اتجهت الجزائر في الآونة الأخيرة لتحسين وتطوير مهنة التدقيق حيث قامت بعدة تدابير أهمها إصدار قانون 01-10 المنظم للمهن المحاسبية، تلاها بعد ذلك إصدار عدد من المعايير تحت مسمى "معايير التدقيق الجزائرية (NAA)" تنظم وتضبط مهنة التدقيق في الجزائر ويعتمد عليها كاطار مرجعي لمزاولة المهنة. ورغم الخطوات المتخذة لا تزال تواجه عدة تحديات في سبيل المواءمة الكاملة مع المعايير الدولية للتدقيق (ISA).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. الاستنتاجات

1. إن الأخذ باتجاه العولمة لمهنة التدقيق يستوجب تبني معايير التدقيق الدولية؛
2. إن تبني معايير التدقيق الدولية مع تعديلها وفق ما ينسجم مع البيئة الجزائرية كافي للارتقاء بمهنة التدقيق وذلك لتحقيق المصداقية للتقارير المالية؛
3. لا يوجد اختلاف جوهري في مضمون معايير التدقيق الدولية والجزائرية حيث أنه هناك توافق بينهما، الاختلاف كان شكلي فقط، حيث هناك تباين في ترتيب وتسلسل عرض المعلومات؛
4. يوجد بعض الاختلافات التي يغلب عليها الجانب التقني، وعدد من العوائق التنظيمية والتكنولوجية التي تعيق المواءمة الكاملة.

2. التوصيات

1. دراسة امكانية تبني خارطة لإصلاح مهنة التدقيق تشمل استكمال إصدار أدلة جزائرية لتوافق مع معايير التدقيق الدولية التي لا يوجد لها نظير في المعايير الجزائرية الحالية؛
2. ضرورة تكيف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتواافق مع معايير التدقيق الدولية؛
3. خلق الدعم المعنوي والادراك الكافي لأصحاب المهنة بأهمية عولمة معايير التدقيق بما يتواافق مع البيئة الجزائرية؛
5. القيام بالندوات والمؤتمرات التي تعرف بأهمية تطبيق تلك المعايير، واستخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفاءة وامكانيات جيدة؛
6. إعادة النظر في المناهج الدراسية الخاصة بمادة التدقيق بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية، وضرورة تكوين وتهيئة الأساتذة كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.

قائمة المراجع

- 1 _ خليفة إيمان، جاودو رضا، "التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية،" مجلة معارف، المجلد 14، العدد 1، جوان 2019.
- 2 _ زبادي سامي، سعیدی یحيی، "أهمية الاعتماد على معايير التدقيق الدولية (ISA) لإصلاح تطوير مهنة التدقيق"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 33(02)، جامعة زیان عاشور بالجلفة.
- 3 _ سحنون بونعجة، نبیل بوفح، "أثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC) على سوق الخدمات المحاسبية في ظل سياسات إصلاح المهن المحاسبية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 4، العدد 2، 2018.

4 سنديس ماجد رضا الجعفري، "العلومة وأدلة التدقيق العراقيـ الفرص والتحديات "دراسة مقارنة"، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 35، 2015.

⁵ سيد محمد، "الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، الجزائر، 2013.

⁶ شيماء خالدي، مسعود كسكس، عبد النور شنinin، "تقييم واقع تطبيق معايير المراجعة الدولية من قبل ممارسي مهنة المراجعة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجنوب الشرقي الجزائري"، المجلة الجزائرية المحاسبية والمالية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر: جامعة قاصدي مرداح ورقلة، 2019.

ـ صنهاجي هيبة، عوادي عبد القادر، وعمارة محمد العيد، "أثر تطبيق معايير التدقيق الدولي في تحسين جودة التدقيق الخارجي"، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ديسمبر 2017.

⁸ عمر الهمة، يوسف الشرع، عبد الرؤوف عبادة، "دراسة تحليلية لتطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في البيئة الجزائرية – دراسة ميدانية لعينة من ممارسي المهنة المحاسبية بولاية ورقلة في سنة 2023"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، 2024.

9 فؤاد العزيز، مسعود فرحت عباس، " مدى توافق مهنة التدقيق في الجزائر مع معايير التدقيق الدولية في ظل تبني معايير التدقيق الجزائرية- دراسة ميدانية" ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد .07، العدد 02، 2022.

10 _لخضر دحمان، الأمين لباز مقال بعنوان "جودة التدقيق الخارجي بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية - دراسة مقارنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2023.

11 محمدی حمزة، "أثر التعليم المحاسبي على مهنة التدقيق من وجهة نظر مدقي الحسابات الخارجيين في الجزائر، مجلة أفق للبحوث والدراسات، 2024، المجلد 07، العدد 01، الجزائر: المركز جامعي إلبيزي.

¹² محمد العيد، تدلاوتي يامنة، "تأثير العولمة على مهنة التدقير في الدول النامية"، مجلة المالية والأسواق.

13 محمد طويلب، عولمة المعايير الدولية للمحاسبة واستراتيجيات توفيق المعايير الوطنية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016.

14- <https://www.iaasb.org/about-iaasb>, 20.05.2025, 21:00 .

15 - https://www.iascasociety.org/News/key_news/5896.aspx, 20.05.2025, 19:30.